تقدير موقف

المعضلة الأمنية كإطار تفسيري لمسار التفاوض الإيراني–الأمريكي وأبعادها الاستراتيجية

بقلم: نور نبيه جميل/باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

6 أيار 2025

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

تُعدّ المفاوضات بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية في الملف النووي واحدة من أكثر القضايا حساسية وتعقيدًا في النظام الدولي الحالي والذي يشهد حالة من عدم الاستقرار لاسيما الصراعات والحروب المنتشرة في مناطق متفرقة من العالم. وفي علم إدارة الصراع وتحويله إذا أردنا تحقيق مكاسب ورضى لكل الأطراف ننظر بعين المصالح لا المواقف وهو ما يتطلب وجوده في هذه المفاوضات الهامة على المستوى الإقليمي والدولي في ضوء ذلك تأتي هذه المفاوضات في وقت يشهد فيه الشرق الأوسط تحوّلات سياسية وعسكرية متسارعة تتداخل فيها الاعتبارات النووية مع تحولات جيوسياسية واسعة النطاق. إذ تسعى الولايات المتحدة إلى منع حصول إيران على قدرات نووية قد تُغير موازين القوى في المنطقة، بينما ترى إيران في برنامجها النووي حقًا سياديًا وحفاظاً على امنها القومي ومسعى لتحقيق التنمية السلمية تحت وطأة العقوبات الاقتصادية. كما يُضاف إلى هذا المشهد بعدٌ جديد يتمثل في إدارة التسلح بدلاً من ضبطه لاسيما ان العملية الأخيرة صعبه في ظل فوضى النظام الدولي القائم على أساس لا مركزية الا للدولة ذاتها، يوصف ذلك ويُشكل جزءًا لا يتجزأ من المعضلة الأمنية التي تواجه الأطراف الدولية.

السياق التاريخي والتحولات الاستراتيجية

على مدى العقدين الماضيين، شهدت العلاقات الأمريكية الإيرانية سلسلة من المفاوضات المتقطعة، يمكن القول إن أكثر من 7 مراحل رئيسية من المفاوضات جرت بين إيران وأميركا منذ 1979، ضمن كل منها عدة جولات تفاوضية، وغالبًا ما تمّت بشكل غير مباشر أو عبر وسطاء. ومع كل تغير في الإدارة الأميركية أو الظروف الإقليمية، تتجدد احتمالات التفاوض أو تتراجع وكانت أهمها حول الاتفاق النووي لعام 2015 وحتى الانسحاب الأمريكي منه في عام 2018. وقد أعاد هذا الانسحاب تأكيد سياسة "الضغط الأقصى"، مما أدّى إلى تصاعد المخاوف الإقليمية والدولية حول مستقبل استقرار النظام العالمي. في هذا السياق، وفي مطلع 2025 شهد انفتاحاً دبلوماسياً مفاجئاً برعاية سلطنة عُمان. اذ فرضت الإدارة الأميركية بقيادة دونالد ترامب منذ يناير 2025 تشديد العقوبات الاقتصادية وإعادة إطلاق خطة «الضغط الأقصى» على طهران، بينما تفاقمت التوترات الإقليمية إثر حرب غزة 2023 والحرب المفتوحة بين الكيان الصهيوني وحماس، التي شملت ضربات إسرائيلية ضد مواقع عسكرية إيرانية في إيران والعراق ومناطق سورية. في هذا المناخ المتوتر قرّرت الولايات المتحدة إيران العودة إلى المفاوضات، في مسعى لكبح البرنامج النووي الإيراني ومنع تصاعد الصراع الإقليمي. وقد أثار إعلان ترامب المفاجئ ببدء المفاوضات الدبلوماسية دهشة حليفته إسرائيل واعتُبر انقلاباً مفاجئاً في السياسة الأميركية تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وجاءت سلطنة عُمان، التي تتمتع بعلاقات حسنة مع الطرفين وغالباً ما تتوسط في قضايا حساسة، لتستضيف الحوارات غير المباشرة بين الجانبين يبرز أهمية إدارة التسلح كجزء من الجهود

الرامية إلى ضبط انتشار الأسلحة النووية؛ إذ تعتبر آليات التحقق والمراقبة عنصراً رئيسياً في بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة.

الأبعاد النووية وآليات ضبط التسلح

يرتكز الملف النووي على التزامات إيران الدولية بعدم تطوير قدرات نووية عسكرية، فيما تُصر الولايات المتحدة وحلفاؤها على ضرورة تقديم ضمانات صارمة لمنع أي تحول للبرنامج إلى سلاح. وفق هذه الرؤية تلعب آليات ضبط التسلح دورًا استراتيجيًا في هذا السياق:

1.آليات المراقبة والتحقق: تُعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية أداة رئيسية لرصد النشاط النووي الإيراني، إذ يُمكن للتقارير الدورية والمراجعات الفنية أن تسهم في تأمين المجتمع الدولي ضد أي انحراف قد يؤدي إلى تجديد سباق التسلح.

2.التوازن بين الحقوق السيادية والأمن العالمي: تتطلب العملية التفاوضية توازناً دقيقًا بين حق إيران في تطوير برنامج نووي سلمي وضرورة ضمان عدم تحويل هذا البرنامج إلى قدرات عسكرية تهدد استقرار النظام الدولي.

كما يُضيف ضبط التسلح بعدًا جديدًا من التعقيد، إذ أن نجاح الاتفاقية النووية يتوقف على قدرة الأطراف على تفعيل آليات المراقبة المشتركة والشفافة، ما يسهم في تقليل احتمال وقوع أزمة ثقة قد تؤدي إلى تصعيد عسكري.

المعضلة الأمنية وتأثير المواقف المتباينة

في قلب المفاوضات بين الطرفين تتربع المعضلة الأمنية التي تبرز من خلال التوتر بين مصالح الأمن القومي لكل من الولايات المتحدة وإيران. هذه المعضلة تتجلى في عدة مستويات:

1.الدفاع الذاتي والتحديات الاستراتيجية: يسعى الطرفان إلى تعزيز موقفهما الدفاعي؛ فالولايات المتحدة تُفسر النشاط النووي الإيراني على أنه تهديد مباشر لمعيار الأمن العالمي، بينما تعتبر إيران نشاطها النووي تجسيدًا لحق سيادي يجب ألا يُقيد بمطالب خارجية.

2.المصالح الاستراتيجية والمواقف الدبلوماسية: إن مفاوضات الملف النووي ليست فقط مسألة تقنية تتعلق بضبط التسلح، بل هي أيضاً انعكاسٌ للمصالح الاستراتيجية المتباينة؛ فالضغط على إيران لوقف تخصيب اليورانيوم يُعكس رغبة الولايات المتحدة في تغيير موازين القوى الإقليمية، فيما تستخدم إيران هذا الملف كأداة للمراوغة السياسية لتعزيز موقفها داخل المنطقة.

يؤدي هذا التباين في المواقف إلى جسرٍ هش بين الأطراف، يتطلب مزيداً من الإبداع والمهارات الدبلوماسية لإيجاد آليات تُجسّد مصالح الأمن والسلام بين الأطراف الدولية.

تأثير مصالح الجهات الفاعلة الداخلية والإقليمية

لا يُقتصر الملف النووي على بُعد ثنائي بين الولايات المتحدة وإيران، بل يمتد تأثيره إلى مستوى أوسع يشمل الأطراف الإقليمية والدولية التي تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة:

- تأثير الضغوط الداخلية: تواجه إيران تحديات اجتماعية واقتصادية داخلية متفاقمة بفعل العقوبات، ما يؤثر على مرونتها في المفاوضات ويضيف لها بعدًا داخليًا يستوجب التعامل معه بجدية.
- دور الجهات الإقليمية: تُعتبر دول مثل السعودية وإسرائيل وحلفاؤهما عوامل مؤثرة في تشكيل الرؤية الإقليمية؛ فوجود توجهات تتقاطع مع مصالح كل من إيران والولايات المتحدة يجعل من المفاوضات ساحة تنافس على النفوذ الإقليمي وتحقيق التوازن الاستراتيجي.
- المصالح الاقتصادية والسياسية: تشمل المفاوضات أيضاً قضايا اقتصادية مثل تحركات أسعار النفط، وخطابات الدعم السياسي التي تُستخدم كأدوات ضغط في العملية التفاوضية. إن تداخل هذه المصالح يُبرز ضرورة توافق رؤية استراتيجية شاملة تأخذ في الاعتبار ديناميكيات السوق العالمية والجغرافيا السياسية.

السيناريوهات المستقبلية وإمكانيات ضبط المعضلة الأمنية

مع استمرار المفاوضات، تتحدد السيناريوهات المحتملة بناءً على قدرة الأطراف على تجاوز المعضلة الأمنية وإيجاد أرضية مشتركة:

1.اتفاق شامل مع آليات ضبط تلتزم بها الأطراف: سينتج عن ذلك تخفيف الضغوط الاقتصادية على إيران وتصحيح مسار التنمية النووية السلمية، مما يُعزز من استقرار النظام الدولي.

2.الجمود المستمر وتفاقم حدة التوتر: قد يؤدي استمرار انعدام الثقة إلى تفاقم الأزمة الأمنية (المعضلة الامنية)، مما يُنبئ بسباق تسلح نووي وتصاعد للمخاطر العسكرية في المنطقة.

3.إنهيار المفاوضات مع تداعيات جيوسياسية خطيرة: سينتج عن انهيار العملية التفاوضية زعزعة التوازن الإقليمي ونشوء مواجهة مباشرة بين قوى إقليمية ودولية، مما يُثير تداعيات بعيدة المدى على الأمن العالمي.

إن الربط بين إدارة التسلح والمصفوفة الأمنية في هذه المفاوضات يُظهر مدى عمق التحليل المطلوب لفهم الملف، إذ يتعين على الأطراف الأخذ بعين الاعتبار جميع المتغيرات التي قد تُحدث فرقًا في النتائج النهائيةمنها وجوب بناء الثقة والشفافية والتحقق المتبادل فضلاً عن التوازن الاستراتيجي وهي أمور معقدة تحتاج جهدٌ مُضنٍ.

تشكل المفاوضات الأمريكية الإيرانية اختبارًا حقيقيًا لقدرة الدبلوماسية على إدارة الأزمات المعقدة، حيث يلتقي الملف النووي مع قضايا ضبط التسلح والبحث عن آليات تحقق تحقق الأمن والاستقرار. إن التحليل الشامل يجسد تداخل المعضلة الأمنية مع مصالح الأطراف المتباينة في كل من المستوى الداخلي والإقليمي، مما يُظهر أن

أي حلول مستقبلية تتطلب توافقًا استراتيجيًا بين التطلعات السيادية والضمانات الأمنية الدولية.

بشكل عام، تبدو المفاوضات حتى الآن «جادة» بطيئة التقدم وأطرافها تتحدث بانفتاح حذر. فالتباينات الحالية تجعل من الصعب التكهن بإنجاز سريع لاتفاق شامل. ومع ذلك، إن استُخدمت هذه الجولات لإعادة بناء ثقة جزئية (عن طريق تبادل التخفيضات المتدرجة في العقوبات مقابل فرض قيود مؤقتة على التخصيب)، فقد ينتهي بها المطاف إلى اتفاق أولي يمدد مدة المراقبة الدولية على البرنامج النووي ويخفف تدريجياً الضغوط الاقتصادية عن إيران. وفي كل الأحوال، سيستمر المسار الدبلوماسي في الأشهر القادمة بانتظار موافقة الجانبَين على معايير موضوعية قابلة للتحقق والالتزام، مع بقاء عامل «الحذر الشديد» سيد الموقف لدى الطرفين

يتطلب النجاح في هذه العملية إعادة بناء الثقة عبر آليات مراقبة شفافة وتقديم تنازلات ذات مغزى، بحيث تُوازن بين الحقوق السيادية والضرورة الأمنية العالمية. بهذا التصور، يُعد الملف النووي بين الولايات المتحدة وإيران مرآة تعكس التحولات الشاملة في النظام الدولي الراهن، وتدعو الباحثين والمختصين إلى اعتماد رؤية استراتيجية متكاملة تُراعى فيها كافة الأبعاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية للوصول إلى مستقبل أكثر استقرارًا وسلمًا في العلاقات الدولية.